

Distr.: General  
30 May 2013  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة المستأنفة

مدينة بنما، ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانياً - خلاصة وافية
٢	..... ماليزيا



## ثانياً - خلاصة وافية

### ماليزيا

#### ١ - مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لماليزيا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقّعت ماليزيا الاتفاقية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وصدّقت عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ماليزيا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وماليزيا دولة ملكية دستورية تقوم على نموذج ويستمنستر البريطاني. وسلطة سنّ القوانين يتولّاها البرلمان على المستويين الاتحادي وعلى مستوى الولايات. ووفقاً للمادة ١٦٠ من الدستور الاتحادي، فإنّ القوانين تشمل القوانين المكتوبة، والقانون العام، وأية أعراف أو ممارسات لها قوة القانون. وقد تم تكييف القانون الإنكليزي ليتلاءم مع الظروف المحلية. وتبعا لتقاليد القانون العام، فإنّ القوانين تتطوّر على الدوام من خلال السوابق القضائية. ولا تُطبّق الشريعة الإسلامية إلا على المسلمين وتُدار من قبل محاكم الدولة الشرعية وتتعلق بمسائل لا صلة لها بالفساد.

والمؤسسات الأوثق صلة بمكافحة الفساد هي اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد، ومكتب النائب العام، والشرطة الملكية الماليزية، والإدارة الملكية للجمارك والمكوس، ووحدة الاستخبارات المالية التابعة للمصرف المركزي الماليزي، ووزارة الخارجية، وإدارة الخدمة العامة، والقضاء.

وماليزيا عضو في المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ وآلية شبكة الأطراف لمكافحة الفساد في جنوب شرق آسيا والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد والشفافية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بمكافحة غسل الأموال، ومجموعة المشرفين على الأعمال المصرفية في المناطق الحرة، ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية، والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومؤتمر رؤساء الشرطة برابطة أمم جنوب شرق آسيا.

## ٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

### ٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

تُجرّم المواد ١٦ و ١٧ و ٢١ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٩ الرشو والارتشاء. والعقوبة في جميع الحالات هي السجن لمدة تصل إلى ٢٠ عاما وغرامة، كما هو منصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون المذكور.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك قوانين أخرى تنظّم مكافحة صور محدّدة من الرشوة، وهي المواد ٢١٤ و ١٦١ و ١٦٥ من قانون العقوبات والمادة ١٣٧ من قانون الجمارك لسنة ١٩٦٧ (القانون ٢٣٥). وتنطبق جميع أحكام قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد على "الجرائم المنصوص عليها" من هذا القبيل، وفقا للمادة ٣ منه.

ويستعين قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد بتعريف واسع "الموظفي الهيئات العامة"، يشمل المسؤولين الإداريين وأعضاء البرلمان وأعضاء الهيئات القضائية. كما أنّ تعريف قانون العقوبات "للموظف العمومي" واسع وشامل للمسؤولين المعيّنين والمنتخبين. وفي كلا القانونين، يمكن أن يشمل تعبيراً "المستخدم" و"الشخص" الموظفين العموميين، وهو ما يضمن تطبيق القانون على نطاق واسع بما يكفي. بيد أنّ المستعرضين أشاروا إلى أنّ استعمال مصطلحات مبسطة متسقة قد يضمن قدراً أكبر من اليقين القانوني.

كما تنطبق المادتان ١٦ و ١٧ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد على الرشو والارتشاء في القطاع الخاص، وتتناول المادة ٢٠ تدبير سحب العطاءات بطريقة فاسدة.

وتجرّم المادة ٢٢ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد رشوة الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المنظمات الدولية العمومية.

وبالرغم من أنّ قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد لا يجرمّ المتاجرة بالنفوذ صراحة، فإنّ أحكام الرشوة الواسعة النطاق والتدابير المتعلقة بأعمال التحريض يمكن تفسيرها بحيث تشمل بعض القضايا من هذا القبيل. وتشمل المادة ١٦٣ من قانون العقوبات حالات ممارسة النفوذ الشخصي على الموظفين العموميين لقاء مقابل.

## غسل الأموال والإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

تُجرّم المادة ٢٦ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد قيام "أي شخص (...). بالدخول في معاملة أو التسبب في الدخول في معاملة ذات صلة بأي ممتلكات تكون متصلة بجريمة. بموجب أي من المواد ١٦ أو ١٧ أو ١٨ أو ٢٠ أو ٢١ أو ٢٣"، أو أن يستخدم تلك الممتلكات أو يتسبب في استخدامها بشكل آخر، أو أن يجوزها أو يتسلمها أو يخفيها كلياً أو جزئياً. ويمتد التطبيق ليشمل الجرائم المنصوص عليها.

كما تنطبق المادتان ٣ و ٤ من قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (قانون غسل الأموال) لسنة ٢٠٠١. وتشمل الجرائم الأصلية في قانون غسل الأموال جرائم خطيرة، تُعرّفها المادة ٣ وتورد بياناً لها في جدولها الثاني. وفي الوقت الراهن، يشمل القانون ٢٨٦ جريمة، وتُجرى التعديلات على نحو منتظم عبر إجراءات إدارية.

وتُعتبر الجرائم المرتكبة في الخارج جرائم أصلية إذا كان من شأنها أن تشكل جريمة أصلية في ماليزيا. ويُمكن إدانة شخص ما بغسل الأموال وبالجريمة الأصلية التي تم غسل الأموال الناتجة عنها معاً.

والإخفاء مجرّم في كل من المادة ٢٦ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد والمادتين ٣ و ٤ من قانون غسل الأموال.

## الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

إن الأحكام بشأن الاختلاس والتبديد متناثرة إلى حد ما. والتشريع الأوثق صلة بالموضوع هو المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات بشأن الخيانة الجنائية للأمانة من قِبَل موظف عمومي، بما يشمل أعمال التبديد غير الأمين، والتحويل إلى الاستخدام الشخصي، واستعمال الممتلكات أو التصرف فيها على نحو غير أمين. وتشمل الممتلكات، بالمعنى المقصود في قانون العقوبات، الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، والأموال، والحقوق، والأوراق المالية. ويمكن أن تُفسّر المادتان ١٨ و ٢٣ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد على أنهما تسمحان بملاحقة بعض حالات الاختلاس والتبديد قضائياً.

وجوانب الاختلاس في القطاع الخاص تعالجها المادة ١٨ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد، والمواد ٤٠٣ إلى ٤٠٩ من قانون العقوبات وغير ذلك من أحكام قانون العقوبات.

أمّا مسألة إساءة استغلال الوظائف فتعالجها على المستوى التشريعي المادة ٢٣ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد، التي تجرّم قيام أي موظف في هيئة عمومية باستغلال وظيفته أو منصبه نظير أي مقابل، سواء لنفسه أو لأقاربه أو شركائه.

وبالرغم من أن الإثراء غير المشروع مجرم، فإن المادة ٣٦ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد لا تجيز اتخاذ تدابير لملاحقة الإثراء غير المشروع إلا حين يكون هناك تحقيق جار بشأن جريمة أخرى. بموجب أحكامه. ومن الممكن توجيه اتهامات بموجب المادة ٣٦ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد، ولو لم يسفر التحقيق في الجريمة الأخرى عن أي نتائج.

#### إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

إن الأحكام المتعلقة بإعاقة سير العدالة في ماليزيا موزعة بين عدة تشريعات. والحكم الرئيسي يرد في المادة ٤٨ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد بشأن إعاقة سير التحقيقات وعرقلة التفتيش. وتطبيق هذه المادة مقترنة بالمادة ٣٥٣ من قانون العقوبات والمادتين ٢ و ٥ من قانون اختطاف الشهود وتخويفهم الإجرامي لسنة ١٩٤٧، يمكن أن تشمل الأعمال التي تنطوي على الاستخدام الفعلي للقوة البدنية. أما أعمال "العرض، والوعد، والمنح" فمن الممكن معالجتها في إطار المادة ١٦ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد. وليس ثمة أمثلة على سوابق لتطبيق هذه الأحكام في الممارسة العملية.

#### مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

تنص المادة ٤٦ من قانون الشركات على المسؤولية المدنية للشخصيات الاعتبارية. كما أن المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية موحدة. ووفقاً لقانون التفسير، فإن تعبير "الشخصية الاعتبارية" يشمل بصفة عامة مجموعات الأفراد المؤسسية وغير المؤسسية. وتعرف المادة ١١ من قانون العقوبات "الشخصية الاعتبارية" على أنها "تشمل ... (ب) أي شركة أو جمعية أو مجموعة من الأشخاص سواء كانت لها الصفة المؤسسية أو لم تكن. وقد لوحظ التطبيق المحدود لهذه الأحكام. ويساوي قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد في الغرامات بين الأشخاص الطبيعيين والشخصيات الاعتبارية.

#### المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تنظم المادة ٢٨ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد كل صور المشاركة. كما أن للمادة ١٠٧ من قانون العقوبات بشأن التحريض صلة بالموضوع. فالمذكرات التفسيرية لقانون العقوبات توضح أن أعمال الحث على جريمة أو المساعدة عليها أو تيسيرها يمكن أن تندرج تحت تعبير التحريض. وينطبق التفسير ذاته على التحريض بموجب المادة ٢٨ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد.

أمّا الشروع في ارتكاب الجرائم فتناوله على المستوى التشريعي المادة ٢٨ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد، والمادة ٤ (١) (أ) من قانون غسل الأموال، والمادة ٥١١ من قانون العقوبات. كما تشمل المادة ٢٨ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد "أي عمل تحضيري لارتكاب جريمة أو يساعد على ارتكابها".

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

لا تنص التشريعات المالية بصفة عامة على حد أدنى للعقوبة، إلا أن شدة العقوبة، جنائية كانت أو غير جنائية، تأخذ في الاعتبار خطورة الجريمة. ووفقاً للمادة ١٤٥ من الدستور، فإن المدعي العام لديه السلطة التقديرية للملاحقة القضائية إذا ما توفرت أدلة كافية ترجح بصورة معقولة الإدانة. ولا تُعطي ماليزيا حصانات من الملاحقة الجنائية.

ويجيز قانون الإجراءات الجنائية الإفراج بكفالة. وبالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد فإن الإفراج بكفالة ليس حقاً، وإنما يُعطي بموجب السلطة التقديرية للمحكمة.

ويجوز تطبيق الإفراج المشروط بموجب المادة ٤٦ هاء من قانون السجون، إذا كان الشخص المعني قد قضى ما لا يقل عن نصف مدة السجن وخضع لبرنامج لإعادة التأهيل. ومن بين ٥٠٠٠ سجين أفرج عنهم إفراجاً مشروطاً منذ عام ٢٠٠٨ يوجد ١٢٠ سجيناً مداناً بجرائم فساد. ولم يقع إحلالاً بأحكام الإفراج المشروط وشروطه أو يتم إلغاء الإفراج المشروط في أي من هذه الحالات.

وإدارة الخدمة العمومية هي المسؤولة عن سياسة الموارد البشرية المتبعة في الوظائف العمومية. ورهن المحاكمة، يُمكن وقف موظف عمومي عن العمل أو نقله وفقاً للبند رقم ٤٤ في لائحة الموظفين العموميين لسنة ١٩٩٣، إلا أن هذا لم يسبق وأن نُفِّذ قط. وعند الإدانة، ينص البنود ٢٩ و ٣٣ على الفصل من الوظيفة، أو خفض الدرجة، أو غير ذلك من العقوبات، أو عدم توقيع عقوبة، بما يتوقف على طبيعة الجريمة وخطورتها. وينظم الدستور تنحية أعضاء البرلمان وأعضاء المجلس التشريعي والقضاة.

ولا تكفل ماليزيا حصانة للمتعاونين من المشتبه فيهم، باستثناء الحصانات الممنوحة للمتهمين بموجب المادة ٦٣ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد في حالة تعاونهم. إلا أن النيابة العامة لديها السلطة التقديرية للامتناع عن الملاحقة القضائية، وإن لم تمارسها فيما سبق. وكمبدأ عام، يمكن أخذ التعاون في الاعتبار كعامل مخفف للعقوبة أثناء الحكم على المتهم.

### حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

وفقاً لقانون حماية الشهود لسنة ٢٠٠٩ (القانون ٦٩٦)، فإنَّ الشاهد يُعطى الحماية، بما يشمل أقاربه، استناداً لتقدير المخاطر. وينطبق القانون كذلك على الأشخاص الآخرين ممن قد يحتاجون للحماية أو المساعدة بموجب البرنامج، بما في ذلك الضحايا. وقد تتضمن التدابير إعادة التوطين المؤقتة أو الحماية الجسدية على مدار الأربع وعشرين ساعة. ولم ترم ماليزيا اتفاقات إعادة توطين مع دول أخرى. ويمكن حماية هوية المشاركين في الدعاوى القضائية من خلال تدابير من قبيل المحاكمة في جلسات سرية. وإدلاء الضحايا ببيانات عن أثر الجريمة عليهم ممكن عند طلب الضحية.

ويكفل قانون حماية المبلغين لسنة ٢٠١٠ (القانون ٧١١) في مواد ٧ إلى ١٠ سرية المعلومات ويوفر الحصانة للمبلغين أو أي أشخاص مرتبطين بهم أو ينتسبون إليهم ضد الدعاوى المدنية والجنائية، والحماية من الإجراءات الضارة، مثل إنهاء العقود أو الامتناع عن سداد المستحقات ولو كانت المعلومات المفصح عنها لا تؤدي إلى اتخاذ أي إجراء تأديبي أو ملاحقة قضائية. واتخاذ الإجراءات الضارة ضد المبلغين محرّم. وفي أي دعوى، يكون على المدعى عليه إثبات أن الإجراء الضار لم يتخذ رداً على عملية إفصاح محمية.

### التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تنظم المادة ٤٠ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد والمادتان ٥٥ و ٥٦ من قانون غسل الأموال مصادرة عائدات الجريمة، والممتلكات والمعدات وغير ذلك من الأدوات التي تُستخدم لارتكاب الجرائم دون أن تكون معدة خصيصاً لهذا الاستخدام. وتسمح ماليزيا بالمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة بموجب المادة ٤١ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد. ومنذ عام ٢٠٠٩، كانت هناك ٢٦ حالة من هذا النوع.

وينظم قانون غسل الأموال جميع الجوانب اللازمة للتتبع والتجميد والمصادرة فيما يخص جرائم غسل الأموال. كما ينظم قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد أركان التتبع والتفتيش والمصادرة ذات الصلة في المادة ٣١ وما يليها من مواد، وإن كان لا يشتمل على حكم مخصص بشأن التجميد. ويمكن للمدعي العام أن يستخدم المادة ٣٧ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد في بعض جوانب التجميد، إلا أن هذا يقتصر على الممتلكات المنقولة والصكوك المالية.

وفي حالة التخلص من الممتلكات المعنية أو عدم القدرة على تتبعها، فمن الممكن بموجب أي من القانونين مصادرة قيمة مكافئة لها.

وتنطبق هذه الأحكام دون المساس بحقوق الأشخاص الحسني النية من الغير.  
ولا تمثل قيود السرية المصرفية تحدياً أمام التحقيق في السجلات المصرفية والمالية والتجارية ومصادرها، وفقاً لقانون (أدلة) دفاتر المصرفيين لسنة ١٩٤٩ (القانون ٣٣)، وقانون المصارف والمؤسسات المالية لسنة ١٩٨٩ (القانون ٣٧٢)، والمادة ٣٥ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد، والمواد ٢٠ و٤٨ إلى ٥٠ من قانون غسل الأموال.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

لا تسقط الجرائم الجنائية في ماليزيا بالتقادم.

ولا تُقبل أحكام الإدانة السابقة الصادرة في الدول الأخرى، باستثناء سنغافورة، وفقاً للمادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولما تنص عليه المادة ٧٦ من قانون غسل الأموال.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

الولاية القضائية تنظمها المواد ٢ إلى ٤ من قانون العقوبات، والمادة ٦٦ من قانون اللجنة المالية لمكافحة الفساد، والمادة ٨٢ من قانون غسل الأموال. فإذا ما ارتكب مواطن أو أجنبي مقيم إقامة دائمة في ماليزيا جريمة في الخارج، فيجوز التعامل معها كما لو كانت قد ارتكبت في ماليزيا. كما يمكن كذلك توسيع الولاية القضائية، بموجب المادة ٨٢ من قانون غسل الأموال والمادة ٤ من قانون العقوبات، لتشمل الجرائم التي يرتكبها أي شخص ضد ممتلكات أي مواطن أو ممتلكات حكومة ماليزيا.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

تنص المادتان ٢٤ و ٢٥ من قانون العقود على إبطال الاتفاق إذا كانت بعض جوانبه غير قانونية. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن إلغاء تسجيل الشركات عند الإدانة الجنائية. وقد أنشأت وزارة المالية سجلاً للشركات الموضوعة على القائمة السوداء، والتي تشمل في الوقت الراهن ٣ أو ٤ شركات.

ووفقاً للمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية، يجوز للمحكمة أن تُصدر أمراً لشخص مدان بدفع تعويض لضحية الجريمة.



السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد، التي لها ٢٠ فرعا في ماليزيا، هي الهيئة صاحبة المسؤولية الرئيسية عن الكشف عن جرائم الفساد ومنعها والتحقيق فيها. بموجب قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد. ومن الممكن التقدم للإبلاغ عن الفساد إلى اللجنة عبر قنوات عدة، بما في ذلك خط هاتفي مجاني ساخن.

ويقدم كبير مفوضي اللجنة تقريرا سنويا للجنة البرلمانية الخاصة المعنية بالفساد، التي تقدم مشورتها لرئيس الوزراء وللجنة السياسات والمسائل ذات الصلة. ومن بين الهيئات الخاصة الأخرى هناك المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد ولجنة الشكاوى، وكلاهما تنظمه أحكام الجزء الثالث من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد. كما يوجد فريق للتشاور ومنع الفساد وفريق لاستعراض العمليات.

كما أن الشرطة الملكية الماليزية مسؤولة عن التحقيق في غسل الأموال، بما في ذلك الجرائم الأصلية المنصوص عليها في قانون غسل الأموال. ولدى اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد مذكرات تفاهم قائمة مع عدة مؤسسات، وتتلقى تقارير من مكتب الشكاوى العامة، ووحدة الاستخبارات المالية التابعة للمصرف المركزي الماليزي، ومراجع الحسابات العام، ضمن آخرين. ومن بين ٣٠٩ تقارير بشأن معاملات مشبوهة أُحيلت للجنة في عام ٢٠١١، تم التحقيق في ٣٠٧ منها، فيما انتهت واحدة إلى ملاحقة قضائية.

## ٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

إجمالا، يمكن تسليط الضوء على ما يلي من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية:

- المادة ٢٥ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد توجب الإبلاغ عن أي معاملة تنطوي على رشوة أو شروع في إجراء معاملة من هذا القبيل، وتجرّم الامتناع عن أداء هذا الواجب.
- المادة ٥٠ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد تُنشئ افتراضا مبدئيا قابلا للدحض بأن أي إكرامية يتم تسلمها تنطوي على فساد، ما لم يُثبت العكس. وعلاوة على ذلك، لا تجيز المادة ٥٧ من القانون نفسه، قبول أي دليل يقدم لإثبات أن تقديم الإكراميات هو عرف متبع في أي مهنة من المهن أو أي مناسبة اجتماعية معينة أو ما شابه ذلك.

- عدم سقوط الجرائم بالتقادم يساعد على تعظيم إمكانية ملاحقة الفساد قضائياً.
- يقوم فريق استعراض العمليات في اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد باستعراض البلاغات التي تأخرت معالجتها أو أحييت إلى النيابة العامة ولم ينتج عنها توجيه اتهام. ويقدم الفريق توصيات، ولكن دون أن تكون له صلاحيات تتيح له إصدار أوامر يمكن أن تتداخل مع السلطة التقديرية للنيابة العامة.
- وقد أنشئت ١٤ محكمة متخصصة لمكافحة الفساد منذ عام ٢٠١١. وقد وجهت تعليمات للقضاة بالنظر في القضايا في غضون عام واحد، ويمكن أن يتعرضوا للمساءلة في حالة عدم التزامهم بذلك. ومن بين المبادرات الأخرى التي ساعدت على تقليل تراكم القضايا المتأخرة استحداث نظام الاجتماعات السابقة على المحاكمة والمساومة على الاعتراف.
- وقد اعتبر البناء المؤسسي للجنة الماليزية لمكافحة الفساد والأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد ومحاكم مكافحة الفساد بمثابة ممارسات نموذجية. وبالرغم من أن العديد من المؤسسات ما زال حديث العهد نسبياً، فإنها تسهم في تحسين التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا الفساد وينبغي أن يستمر تعزيزها.
- ويجري التعاون فيما بين الأجهزة بانتظام وعلى مستويات مختلفة. ومن بين الأمثلة لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة غسل الأموال (لجنة التنسيق)، وهي مسؤولة عن وضع السياسة العامة وخطة العمل فيما يخص مكافحة غسل الأموال. وقد أنشأت ١٦ مؤسسة جهات وصل لدى لجنة التنسيق تعقد اجتماعات فصلية لإعلام المؤسسات الأعضاء بالتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال.
- ويجري تنفيذ مبادرات مختلفة بشأن منع الفساد مع القطاع الخاص، مثل موثيق النزاهة ولجان رصد المشروعات الكبرى وتعهدات النزاهة. وتستعين الشركات الماليزية الكبرى بانتظام بخدمات مسؤولي النزاهة وتطبق سياسة منع الهدايا. وتوفر اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد التدريب للقطاع الخاص وقد انتدبت عدداً صغيراً من موظفي اللجنة للشركات الكبرى.

## ٢-٣- التحديّات التي تواجه التنفيذ، حيثما انطبق ذلك

يمكن للخطوات التالية أن تزيد تدابير مكافحة الفساد القائمة قوة:

- رصد تنفيذ المادة ١٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذ أحكام قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد في هذه الحالات. ولعل ماليزيا تود أن تُدمج في قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد جريمة موحدة بشأن الاختلاس أو التبيد أو جوانب تسريب الممتلكات الأخرى من قبل الموظفين العموميين. وتنطبق نفس التوصية على الاختلاس في القطاع الخاص.
- النظر في إلغاء اشتراط إجراء تحقيق مسبق قبل ملاحقة حالات الإثراء غير المشروع.
- النظر في تجريم المتاجرة بالنفوذ على نحو واضح تعزيزا لليقين القانوني في القضايا التي تنطوي على نفوذ حقيقي ومفترض.
- معالجة كل أركان إعاقة سير العدالة على نحو أكثر شمولاً في جريمة موحدة.
- إضافة إعاقة سير العدالة إلى الجرائم الأصلية في غسل الأموال والنظر في إدراج الإثراء غير المشروع.
- ثمة تحديات تواجه إثبات القصد الجنائي للشخصيات الاعتبارية، والمستعرضون يرحبون بإمكانية استحداث جرائم جديدة متعلقة بالشخصيات الاعتبارية. وعلاوة على ذلك، فقد تكون زيادة الغرامات على الشركات وتحديد العقوبات المدنية والإدارية عليها مفيدة في تعظيم الردع.
- إتاحة مصادرة الأدوات المعتزم استخدامها في جرائم الفساد ونزع ملكيتها.
- بينما يمكن استخدام المادة ٣٧ من قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد في التجميد في معظم قضايا الفساد، فإن الخبراء المستعرضين يوصون بأن يكون التشريع محددًا في هذا الصدد.
- إتاحة مصادرة الممتلكات المحوَّلة أو المبذولة.
- ينبغي لماليزيا أن تستحدث أحكاماً تتماشى مع المادة ٣٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- قانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد لا يعالج مسألة استبدال كبير مفوضي اللجنة أو فصله، وهو ما قد يمثل خطورة على استقلالية اللجنة. وقد ورد أن هذه الفجوة بصدد الإصلاح عبر تعديل دستوري.

## ٢-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

يمكن للصور الآتية من المساعدة التقنية أن تساعد ماليزيا على تنفيذ الاتفاقية على نحو أكثر شمولاً:

- تشريع نموذجي والمساعدة في صياغة التشريعات لتعزيز تنفيذ الأحكام بشأن رشوة الموظفين العموميين الأجانب.
- تعزيز المهارات التحقيقية لدعم الملاحقات القضائية في القضايا المتعلقة بالشخصيات الاعتبارية.
- تلخيص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتشريعات النموذجية فيما يخص التعاون الدولي على إعادة توطين الشهود في بلدان أجنبية.
- المساعدة في وضع تدابير تشريعية أو غير تشريعية بشأن مقبولية أحكام الإدانة الجنائية الأجنبية.

## ٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

شعبة الشؤون الدولية بمكتب النائب العام هي السلطة المركزية المختصة بالمساعدة القانونية المتبادلة، فيما أن وزارة الداخلية هي السلطة المركزية المسؤولة عن تسليم المطلوبين. وتُعالج طلبات تسليم المطلوبين وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة إلى ماليزيا على نحو مختلف قليلاً، كما هو مبين على نحو أشمل في تقرير الاستعراض القطري، وتلعب شعبة الشؤون الدولية دوراً مركزياً في رصد الطلبات الواردة والصادرة. وفي سبيل القيام بذلك، تتواصل الشعبة مع السلطات المختصة في الدول الأخرى والمؤسسات الماليزية المعنية. كما أن ماليزيا تتواصل مع السلطات الأجنبية عبر القنوات الدبلوماسية وغير الرسمية. ومكتب النائب العام موقع شبكي باللغة الإنكليزية يحوي وصفاً لإجراءات تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة، والتشريعات والمعاهدات ذات الصلة، ومعلومات الاتصال، ونموذج استمارة طلب وقائمة مرجعية.

وماليزيا لديها سبع معاهدات ثنائية قائمة لتسليم المطلوبين وست معاهدات ثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة. وهي طرف في معاهدة إقليمية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة بين البلدان المماثلة لها في التفكير من أعضاء رابطة آسيان، كما أنها مشاركة في نظامي الكومنولث للمساعدة القانونية المتبادلة (هراري) ولتسليم المطلوبين (لندن).

## ٣-١ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧) ازدواجية التجريم مبدأ أساسي في القانون الماليزي، يُطبَّق على نحو مرن، أخذاً في الاعتبار السلوك الأساسي وأركان الجريمة. وتستخدم ماليزيا نهج القائمة أو النهج الوصفي في تحديد الجرائم التي يمكن فيها تسليم المطلوبين. ويمكن تسليم المطلوبين في الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بسبب الحد الأدنى لمدة السجن أو العقاب فيها (لا يقل عن سنة واحدة أو الإعدام). ورنهنا بشرط ازدواجية التجريم، فقد لا يكون ممكناً تسليم المطلوبين في هذه الجرائم. حيث إنَّ الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد ليست كلها مجرّمة تماماً.

وتقبل ماليزيا طلبات تسليم المطلوبين من شركائها في المعاهدات أو غيرهم من الشركاء، ويمكنها، من حيث المبدأ، أن تقبل الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المطلوبين حال إصدار الوزير لتوجيه في هذا الشأن. بموجب المادة ٣ من قانون تسليم المطلوبين لسنة ١٩٩٢. ولم يسبق أن تلقت ماليزيا طلبات تسليم أو تقدمت بطلبات تسليم استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وحدها. ولم يسبق أن رفضت ماليزيا طلب تسليم إلى اليوم، إلا أنها لم تستطع أن تنفذ طلب التسليم في حالتين. ولم يسبق أن رُفض طلب من طلبات التسليم التي تقدمت بها ماليزيا. وهناك نظام قائم لأوامر إلقاء القبض معمول به مع بروني دار السلام وسنغافورة.

والفترة المقدّرة بين تلقي طلب لتسليم المطلوبين واتخاذ قرار نهائي يتراوح بين ستة أشهر وإثني عشر شهراً.

ويعطي القانون الماليزي الوزير السلطة التقديرية لرفض تسليم المواطنين. وتُلزم المادة ٤٩ (٢) من قانون تسليم المطلوبين الوزير بإحالة الأمر إلى المدعي العام بغية ملاحقة المجرم قضائياً. بموجب القانون الماليزي، غير أن هذا لا يلزم المدعي العام بالملاحقة القضائية. والإلزام بالملاحقة القضائية للرعايا الوطنيين عند رفض التسليم ليس مكرّساً في كل المعاهدات الثنائية التي أبرمتها ماليزيا. وقد قامت ماليزيا بتسليم أحد مواطنيها في قضية واحدة غير متعلقة بالفساد، وإنّما لم يسبق لها قط محاكمة أحد مواطنيها بدلا من تسليمه.

وينظم قانون النقل الدولي للسجناء لسنة ٢٠١٢ عمليات نقل السجناء مع الدول الأجنبية. ونظراً لأن هذا القانون قد تم سنّه حديثاً، فليس هناك حالات من هذا القبيل.

ومن المتوقع أن تولى السلطات الرسمية المزيد من الاعتبار لسن تشريعات بشأن نقل الدعاوى الجنائية في المستقبل.

## المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

يمكن لماليزيا أن تكفل المساعدة القانونية المتبادلة دون معاهدة، ويمكنها، من حيث المبدأ، أن تتخذ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سندا قانونيا للمساعدة القانونية حال إصدار الوزير لتوجيه خاص في هذا الشأن بموجب المادة ١٨ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لسنة ٢٠٠٢. ولم يسبق لماليزيا أن رفضت قط طلبا للمساعدة القانونية المتبادلة. بيد أن ثلاثة من الطلبات الصادرة منها في مسائل غير ذات صلة بالفساد قد رُفضت استنادا لمبدأ ازدواجية التجريم. ومنذ عام ٢٠٠٩، تلقت ماليزيا عشرة طلبات ذات صلة بالفساد و١٠٧ طلبات غير ذات صلة به، وتقدمت بست طلبات ذات صلة بالفساد و٣٦ طلبا غير ذي صلة به. وكان هناك طلب بشأن استرداد موجودات في انتظار الرد في وقت الاستعراض.

وتتبع ماليزيا نهجا واسعا عند النظر في ازدواجية التجريم. وحيث إن ماليزيا تعترف بالمسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية، فليس ثمة عقبات قانونية أمام كفالة المساعدة القانونية المتبادلة في هذه القضايا، والتي كثيرا ما يُتلقى طلبات بشأنها.

ويمكن إرسال الطلبات عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في الحالات العاجلة، ويمكن لماليزيا أن تبدأ في اتخاذ الإجراءات بناء على نسخ أولية تقدم في صورة ورقية أو إلكترونية. ويمكن لماليزيا أيضا أن تقبل في الحالات العاجلة الطلبات الشفهية إذا ما تم توكيدها كتابة. وتُرسل الردود مباشرة إلى الدول الطالبة.

وماليزيا خيرة بعمليات الإدلاء بالشهادة بالاتصالات المرئية في مرحلة التحقيق في قضية تتعلق بالإرهاب، وإنما ليس في دعاوى الفساد. ويجوز قبول الأدلة المقدمة من الخارج عن طريق الاتصالات المرئية بموجب المادة ٩٠ هاء (٨) من قانون الأدلة.

ويمكن الحصول على نسخ من السجلات الحكومية غير المتاحة للاطلاع العام باستصدار أمر إبراز من محكمة بموجب قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، أو يمكن أن يطلب النائب العام رفع غطاء السرية عن السجلات الحكومية وفقا لقانون الأسرار الرسمية الماليزي. وقد استُشهد بمثال من قضية تم فيها تقديم سجلات للشرطة بعد رفع السرية عنها إلى دولة طالبة.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

كما أشرنا في المقدمة، فإن ماليزيا طرف في عدد من الآليات والشبكات لمكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال على المستويين الإقليمي والدولي. وتتعاون سلطات إنفاذ القانون

الماليزية على المستوى الدولي من خلال التواصل المباشر بين الأجهزة، ومذكرات التفاهم، والتحاوور بين قيادات الشرطة، وقنوات من قبيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومؤتمر رؤساء الشرطة برابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجموعة إيغمونت.

وهناك مذكرات تفاهم ثنائية ومتعددة الأطراف قائمة مع النظراء الأجانب فيما يخص عدة مؤسسات، بما فيها اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد (٧)، ووحدة الاستخبارات المالية (٣٥)، والشرطة الملكية الماليزية (٩). وقد تعاونت اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد في ٣٨ قضية (لا تنطوي على مساعدة قانونية متبادلة رسمية) مع نظرائها الأجانب منذ عام ٢٠١٠. وهناك ثلاثة مناصب لضباط اتصال في اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد والمصرف المركزي، والشرطة الملكية الماليزية. وهناك إشارة إلى أمثلة على تبادل العاملين وغيرهم من الخبراء من قبل ماليزيا في التقرير.

وتوفر اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد، من خلال الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد بوصفها جهة التدريب الخاصة ببرنامج التعاون التقني الماليزي، دورات دراسية وبرامج لبناء القدرات في مجال مكافحة الفساد للدول الأخرى. كما ترسل اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد خبراء إلى البلدان الأخرى ليقوموا بالتدريب وتستقبل ملحقين أجانب. وقد انضمت ماليزيا إلى فريق مانحي المساعدة التقنية ومقدمي خدماتها التابع لفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال لتوفير المساعدة التقنية والتدريب للبلدان الأخرى في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تُجرى تدريبات مشتركة مع موظفي إنفاذ القانون الأجانب.

ولدى ماليزيا خبرة في إجراء التحقيقات المشتركة في قضايا الفساد على المستوى الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن كلاً من اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد والشرطة الملكية الماليزية يستعين بأساليب التحري الخاصة وفقاً للقانون ذي الصلة (كقانون الإجراءات الجنائية وقانون الأمن الماليزي وقانون اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد) وعند الطلب في بعض الحالات الخاصة التي تعالج على المستوى الدولي. والأدلة المستقاة من هذه التقنيات تقبلها المحاكم.

### ٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

وضعت ماليزيا نظاماً راسخاً لتقديم التعاون الدولي وطلبه، وهو ما يضعها على قائمة البلدان المقدّمة للمساعدة التقنية. ويمكن تسليط الضوء على ما يلي من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تطبيق الفصل الرابع من الاتفاقية:

- أبرمت ماليزيا معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتعاون على نطاق واسع في المنظمات والمبادرات الدولية والإقليمية.

- لاحظ فريق الاستعراض الدور الإيجابي لمكتب النائب في تهيئة علاقة عمل تعاونية فيما بين مختلف سلطات العدالة الجنائية، ولا سيما في المعالجة الكفؤة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين والإشراف على الطلبات الواردة والصادرة.
- اتخذت السلطات الماليزية خطوات استباقية نحو توعية كل أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الموظفين القضائيين، بالقوانين والإجراءات والأطر الزمنية السارية الواجب الالتزام بها.
- يهيب ما توفره شعبة الشؤون الدولية من الأدلة الإدارية ومخططات سير العمل والقوائم المرجعية بشأن تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة يقينا إداريا وقانونيا فيما يخص تقديم الطلبات ومعالجتها. وقد نشرت ماليزيا استثمارها النموذجية للطلب على الإنترنت. ومن شأن هذه الوثائق والإجراءات تيسير التعاون الدولي.
- من بين المزايا الفريدة لشعبة الشؤون الدولية قاعدة بياناتها المكرسة لإدارة القضايا فيما يخص طلبات تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة، والتي تتيح للشعبة أن توفر بيانات حديثة عن حالة الطلبات، وتضمن تنفيذ الطلبات ومتابعتها في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق وفعال، ويمكن للبلدان الأخرى أن تحاكي هذا النموذج.
- نوّه فريق الاستعراض، مع التقدير، بما تتحلى به ماليزيا من مرونة في تفسير اشتراط ازدواجية التجريم، حتى يتسنى لها توفير نطاق واسع من المساعدة.
- اتخذت ماليزيا الخطوات اللازمة لتعجيل بإجراءات تسليم المطلوبين وتبسيط المتطلبات الإثباتية.
- بينت ماليزيا أنّها قادرة على توفير نطاق واسع من المساعدة القانونية المتبادلة للدول الطالبة، وهو ما ينم عنه العدد المتزايد من الطلبات التي استجابت لها على مر السنين الثلاث الماضية، بما في ذلك ما يتعلق بقضايا الفساد.
- استشهد بقضية قدّمت فيها ماليزيا المساعدة في مسألة ذات صلة بالأمن القومي، بما يبيّن أن وجود أسباب للرفض لا يعوق ماليزيا عن تلبية الطلبات، وهو أمر محمود.
- تُعطي المادة ٢٧ (٣) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية السلطات الماليزية المرونة حتى تضع أطرا زمنية ملائمة يتم فيها ضمان السلوك الآمن استنادا إلى مبدأ المعاملة بالمثل.



- لدى ماليزيا قوى عاملة متخصصة وماهرة، تتعاون على نحو فعال مع نظيراتها الأجنبية. والبرامج المكرسة للتدريب وبناء القدرات والتبادل، التي تنظم من خلال الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد وغيرها من الجهات، من بين الممارسات الدولية الجيدة لتبادل المعلومات والتعاون ومنع الفساد.
- الدور النشط للجنة الماليزية لمكافحة الفساد باعتبارها مركزا دوليا لتوفير التدريب والمساعدة من خلال برامج بناء القدرات والتبادل وأنشطة التدريب الخارجي واستضافة الملحقين تطور جدير بالترحيب. وأشار أيضا إلى التعاون المباشر بين اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد ووحدة الاستخبارات المالية الماليزية والشرطة الملكية الماليزية مع نظرائها الأجانب.
- يساعد تبادل العاملين والخبراء وبرامج بناء القدرات على تعزيز التعاون عبر الحدود. كما أشير إلى إنشاء وحدة للمساعدة القانونية المتبادلة في اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد، وانتداب موظف من اللجنة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وإنشاء وحدات متخصصة في الشرطة الملكية الماليزية.
- وتُظهر أجهزة إنفاذ القانون الماليزية، ولا سيما اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد والشرطة الملكية الماليزية ومكتب النائب العام ووحدة الاستخبارات المالية، مستوى مرتفعا من الالتزام بمكافحة الفساد والتعاون على المستوى الدولي، وتنفيذ مبادئ الاتفاقية بالكامل، ولا سيما على مستوى قيادة هذه الهيئات.
- الاستعانة بالتحقيقات المشتركة وفريق عامل تنفيذي للتعاون مع بروني دار السلام مثالان جيدان على التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون بين البلدان على مستويي السياسات والعمليات.
- واعتُبر استخدام أساليب التحري الخاصة وتطبيقها على نطاق واسع في قضايا الفساد على المستويين الوطني والدولي ممارسة جيدة.

### ٣-٣ - التحدّيات التي تواجه التنفيذ، حيثما انطبق ذلك

يمكن للخطوات الآتية أن تزيد تدابير مكافحة الفساد القائمة قوة:

- من المحبذ أن تقدم ماليزيا الإخطار المطلوب للأمم المتحدة بشأن ما إذا كانت ستقبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس قانوني لتسليم المطلوبين.

- ويلاحظ أن ماليزيا قد سبق لها تسليم رعايا لها، ولذا ينبغي لها أن تحرص على أن تعالج المعاهدات المقبلة مسألة الالتزام بإجراء الملاحقات القضائية على وجه السرعة وأن يقترن هذا الالتزام بالتطبيق العملي.
- من المحبذ أن تراجع ماليزيا معاهداتها القائمة على نحو شامل للتأكد من أنها تفي بجميع مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويرحب المستعرضون بإشارة ماليزيا إلى أن معاهدات تسليم المطلوبين المقبلة سوف تصاغ خصيصاً لتتسق مع أحكام الاتفاقية.
- لعل ماليزيا تود أن ترصد على قدر الإمكان مدى تطبيق تدابير السرية المصرفية لتضمن أيضاً أن مقتضيات السرية المصرفية لن تؤدي إلى تعطيل تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا المقبلة.
- ومن المحبذ أن تعتمد ماليزيا مبدأ تقديم المساعدة غير المقترنة بشروط قسرية، أخذاً في الاعتبار تطبيقها المرن لمبدأ ازدواجية التجريم.
- ليس للماليزيا سابق خبرة في نقل السجناء للإدلاء بالشهادة أو لتقديم المساعدة، وعليها أن تحرص على الالتزام بمقتضيات المعاهدة في القضايا المقبلة.
- من المحبذ أن تقدم ماليزيا الإخطار المطلوب للأمم المتحدة بشأن سلطاتها المركزية المختصة بالمساعدة القانونية المتبادلة واللغة المقبول استخدامها في هذا الشأن.
- ينبغي للماليزيا أن تنظر في النص في استثمارها النموذجية لطلب المساعدة القانونية المتبادلة على أن الطلبات من هذا القبيل تُقبل باللغة الإنكليزية.
- ينبغي للماليزيا أن تضمن أن التعهد الذي تطلبه من الدول الطالبة بأن الغرض الرئيسي من الطلب ليس تقدير الضرائب أو جمعها لن يُفسر بطريق تتناقض مع الاتفاقية.
- لعل ماليزيا تنظر في مراجعة قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لتمكين سلطاتها من تأجيل المساعدة بدلاً من رفضها إذا كان من شأنها المساس بمسألة جنائية في ماليزيا، مع ملاحظة أن القانون يُفسر ويُطبَّق على هذا النحو في الممارسة العملية.
- من المحبذ أن تراجع ماليزيا قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية والمعاهدات لضمان عقد مشاورات مع الدول الطالبة قبل رفض أو تأجيل المساعدة.